# نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية: دراسة مسحية تحليلية

**د. أحمد بلوافي**(**)
باحث، معهد الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

## المستخلص

مثّل ميلاد منظمة التجارة العالمية ((World Trade Organization (WTO) في مطلع عام 1995م حدثاً اقتصادياً هاماً على المستوى العالمي في القرن العشرين حيث نُظر إليه على أنه استكمال للمؤسسات الدولية التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية بغرض ترتيب القضايا المالية والنقدية، والتنموية والتجارية بين الدول. وقد قوبل هذا الحدث بمواقف ورؤى متباينة؛ فالبعض نظر إليه على أنه أهم إنجاز في سبيل إرساء قواعد ودعائم تجارة عالمية حرة تخدم الجميع على حد سواء، في حين نظر إليه البعض الآخر على أنه يصب في مسار الهيمنة والتسلط من قبل الدول الكبرى لفرض ما تريد من خلال هذه المؤسسة وأشباهها.

تتناول هذه المقالة جانباً من الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في إدارة الاقتصاد العالمي من خلال مسح تحليلي لنظام فض المنازعات التجارية من سنة إنشاء المنظمة وإلى غاية ديسمبر عام 2010م؛ وقد بلغ عدد النزاعات المرفوعة خلال هذه الفترة أربعمائة وتسعة عشر (419) نزاعاً. وقد أولت الورقة عناية خاصة بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها بلداً عربياً أو إسلامياً بغرض الوقوف على الفرص والتحديات التي قد يتيحها أو يطرحها إنشاء منظمة من هذا القبيل على هذه الدول.

**الكلمات المفتاحية**: منظمة التجارة العالمية، نظام فض المنازعات، الدول الإسلامية، الدول العربية.

## *Abstract*

*The year 1995 saw the establishment of theWorld Trade Organization (WTO) after the very long years and marathons of the GATT arrangements and negotiations. The birth of such an organization has been hailed by some as the most important event at the international economy level in the twentieth Century, or the completion of the 'third pillar' of the world economy system as some would like to describe the incident. On the other hand, some analysts and commentators have skeptical view about its existence.*

*This paper examines one aspect of the role played by the organization in managing the international economy affairs through an analytical survey of the dispute settlement system of the organization from the inception year up to December 2010. Particular attention is paid to the disputes related to Arab and Muslim countries to foresee some of the challenges and/or opportunities that this organization may pose to these countries.*

**Key words***: World Trade Organization, Dispute settlement System, Muslim countries, Arab countries.*

(**) Researcher, Islamic Economics Institute, King Abdul Aziz University – Jeddah – KSA, e-mail: ambelouafi@kau.edu.sa.Member of the scientific committee of the chair of "Ethics and Norms of Finance", University of Paris I Pantheon – Sorbonne.

## 1- مقدمة: نمو التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية

عرف الإنسان التبادل التجاري منذ القدم، فلا يكاد يخلو عصر من العصور دون تبادل للسلع والمنافع في داخل المجتمعات المتجانسة وبينها وبين غيرها من المجتمعات المغايرة. وعلى الرغم من ذلك فقد عرف الفكر الاقتصادي وكذلك الممارسة التطبيقية أنواعاً مختلفة من سياسة الحماية التي تعتبر التجارة الخارجية خطراً على الاقتصاد الوطني[1]، غير أن هذا السلوك لم يقلل من أهمية التجارة وضرورة التبادل بين المجتمعات والدول، وذلك لما لها من آثار على التنمية الاقتصادية وعلى سد الحاجات المتنوعة والمتعددة التي يتعذر توافر جميع موارد وإمكانيات الوفاء بها بمستوى معيشي لائق في مجتمع ما أو دولة من الدول[2]. وإذا كان هذا قدراً مشتركاً بين الأزمنة المختلفة إلا أن ما ميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو التطور الكبير لحجم هذه التجارة في شكل سلع وخدمات، وموارد بشرية ومواد أولية يتم تبادلها بين الشعوب والدول المختلفة، وذلك بسبب عوامل عديدة[3] منها التطور التقني والتكنولوجي، ومنها كذلك الاهتمام الكبير الذي أصبح يلقاه موضوع التبادل التجاري بين الدول، وكذا إقامة مناطق التجارة الحرة (Free Trade Areas or Zones)، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والمعطيات التالية المتعلقة بأحجام الواردات والصادرات العالمية للسلع والخدمات منذ عام 1948 إلى عام 2010 يوضح ذلك.

**شكل (1): تطور حجم الصادرات والواردات السلعية العالمية ببلايين الدولارات من عام 1948 إلى 2010م.**

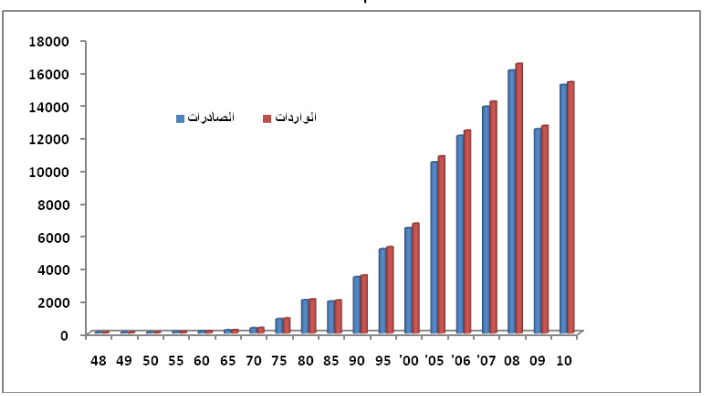


**المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية (Statistics database) منظمة التجارة العالمية**
**http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E.**

فبين عامي 1948 و2010 تطور حجم تجارة السلع العالمية بواقع 267 مرة، من حوالي 60 بليون دولار عام 1948 إلى حوالي 16 ألف بليون دولار (16 تريليون) عام 2010م، وهو تطور

كبير جداً يتطلب وجود آلية أو منظمة تساعد على التدفق "السلس" و"العادل" لهذا الحجم الهائل من السلع العالمية.أما حجم التجارة من سنة 1995 (سنة إنشاء منظمة التجارة العالمية) إلى نهاية عام 2010م فقد نما بنسبة 220%؛ أي من حجم يزيد قليلاً عن 5 تريليون (5 آلاف بليون) دولار إلى حوالي 16 تريليون دولار، وعلى مدى 62 سنة من 1948 إلى 2010م نما حجم تجارة السلع العالمي بوتيرة متصاعدة إلى حد ما. ويلاحظ في السنتين الأخيرتين؛ 2009 و 2010م انخفاض في حجم التجارة بسبب مضاعفات الأزمة المالية العالمية، لكن الوتيرة بدأت الصعود في العام الأخير إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2008م.

ونفس الأمر يمكن ملاحظته بالنسبة للخدمات التي تتوفر البيانات الخاصة بها ابتداء من عام 1980م:

**شكل (2): تطور حجم صادرات وواردات الخدمات العالمية ببلايين الدولارات من عام 1980 إلى 2010 م.**

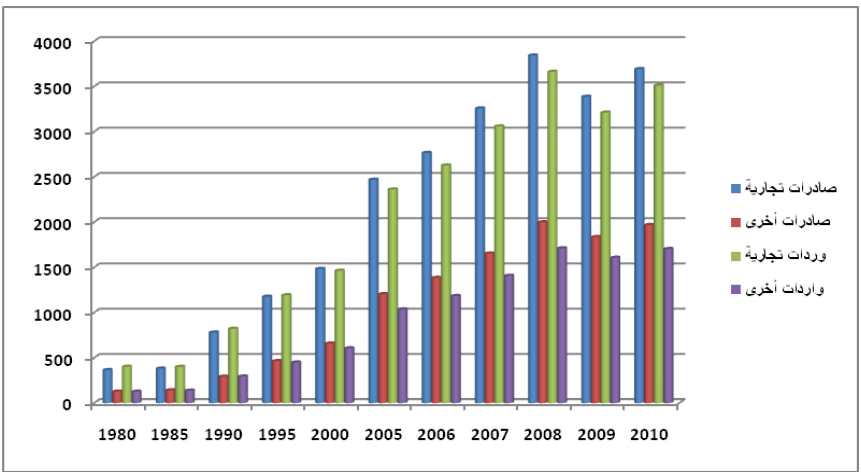


**المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية (Statistics database) منظمة التجارة العالمية**
**http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E.**

وعلى الرغم من هذا التطور الهائل في حجم التجارة العالمية إلاّ أن هذا لا يعني أن جميع شعوب العالم قد استفادت منها وأن الرخاء قد عم المعمورة؛ لا ليس الأمر كذلك، فالتقارير الصادرة عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والهيئات العالمية والإقليمية[4] تظهر اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بين الدول المتقدمة والنامية من جهة، وفي داخل المجتمعات بما في ذلك المجتمعات في الدول المتقدمة في الدولة الواحدة من جهة أخرى؛ فالطبقة المتوسطة تكاد تختفي بما يظهر انقسام المجتمعات إلى فئتين؛ فئة ثرية ثراء فاحشاً (لا تتعدى نسبتها ألـ 15% من

مجموع سكان العالم في أحسن الأحوال) وفئة فقيرة بدرجات متفاوتة من مستويات الفقر تكافح من أجل لقمة العيش[5]. والحديث عن هذا الموضوع يطول وليس بالإمكان تناوله في هذه المقالة، إلا أن بروزه مع التطور الهائل في الترابط بين الدول تجارياً، واقتصادياً، وثقافياً، وممالياً يفرض أمر وجود ترتيبات في شكل اتفاقيات أو منظمات تساهم في التبادل "السلس" و"العادل" بين الدول كما أسلفنا القول فيما مضى، فهل ميلاد منظمة التجارة العالمية يمثل فرصة من شأنها أن تخفف من وطأة هذا الوضع بالنسبة للدول الضعيفة؟ أم أنها تمثل تحدياً يزيد الوضع تعقيداً؟ هذا ما نحاول الوقوف عليه في هذا المقالة بغرض الوقوف على الفرص أو المخاطر التي تشكلها هذه المنظمة بالنسبة للدول الإسلامية والعربية، من خلال مسح وتحليل نظام فض المنازعات التجارية من سنة إنشاء المنظمة وإلى نهاية عام 2010م، وتنطلق الدراسة من فرضية أن قيام المنظمة –وبعد هذه المدة غير اليسيرة من العمل– لم يحقق بعد البيئة المناسبة لإرساء دعائم وقواعد تجارية عالمية "عادلة" يستفيد منها الدول الأعضاء على حد سواء؛ أقوياء كانوا أم ضعفاء.

وقد قسمت المقالة إلى أربع فقرات بالإضافة إلى هذه المقدمة: الفقرة الأولى تضمنت لمحة تاريخية عن تطور المفاوضات التجارية من جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement for Tariffs and Trade) أو الجات (GATT) وإلى تاريخ ميلاد المنظمة، أما الفقرة الثانية فقد تضمنت لمحة عامة عن دور ومحددات العمل الذي تقوم به المنظمة، وفي الفقرة الثالثة ناقشت الدراسة بالتحليل والتقييم نظام فض المنازعات، أما الفقرة الرابعة والأخيرة فقد خصصت للخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

## 2- لمحة تاريخية: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

قبل ميلاد المنظمة كانت المبادلات التجارية المتعددة الأطراف تدار من قبل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement for Tariffs and Trade)، والتي تعرف اختصاراً باسم الجات (GATT)، وقد شهد تطور هذه الاتفاقية ثماني جولات[1] رئيسة أهمها الجولة الأخيرة، وهي ما يعرف بجولة أورغواي التي امتدت من عام 1986 إلى 1994، وفيما يلي ملخص لأهم نتائج تلك الجولات مع بعض التفصيلات فيما يخص جولة أورغواي لأنها شكلت الأرضية الأساسية لقيام المنظمة، وأنها كانت أطول الجولات من حيث مدتها الزمنية، وأكثرها شمولاً من حيث المجالات التي أضافتها لاتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف:

(1) يراجع الملحق المثبت في نهاية المقال والذي حوى تعريفاً مختصراً بتلك الجولات، وأهم ما تمخضت عنه من نتائج.

جدول (1): موجز نتائج جولات الجات الثمانية

| السنة | الموضوعات | مكان الانعقاد | عدد الدول |
|---|---|---|---|
| 1947 | التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية | جنيف | 23 |
| 1949 | التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية | أنيسي | 13 |
| 1951 | التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية | توركي | 38 |
| 1956 | التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية | جنيف | 26 |
| 1961-1960 | التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية | ديلون | 26 |
| 1967-1964 | التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق | كينيدي | 62 |
| 1979-1973 | التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، واتفاقات نطاق العمل | طوكيو | 102 |
| 1994-1986 | التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، والقواعد، والخدمات، والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، والمنسوجات، والزراعة، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، إلخ. | أورغواي | 123 |

المصدر: منظمة التجارة العالمية: "The GATT years: from Havana to Marrakesh" .
http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact4_e.htm.

أهم نتائج محادثات الأورغواي[6]:

كان حجم الوثيقة النهائية التي وقعت عليها 124 دولة في مراكش يوم 1994/4/16 ما يصل إلى 26 ألف صفحة بما في ذلك الملاحق[7]. وتتناول هذه الوثيقة بالتفصيل المجالات التي ستشملها الاتفاقية؛ مقدار التخفيضات، ومسألة فض المنازعات التجارية وغيرها من المسائل الدقيقة التي سوف يشرف على تنفيذ متطلباتها المنظمة العالمية للتجارة.ومن أهم النتائج التي يتطلع الموقعون إلى تحقيقها ما يلي:

أ- **حرية دخول الأسواق:** خصوصاً أسواق السلع المصنعة التي مثلت العمود الفقري في جولات الجات السابقة، حيث تتعهد الدول الغنية بخفض نسب الرسوم الجمركية المفروضة

على السلع المصنعة بما يزيد عن الثلث، كما أن حوالي 40% من الواردات سوف تعفى نهائياً من الرسوم الجمركية، ومن أهم المنتجات التي سيشملها هذا الإجراء المنتجات الصيدلانية، ومعدات البناء، والطب، والأثاث، والمعدات الزراعية.

**ب- الزراعة:** وهي تدخل لأول مرة في محادثات الجات حيث تسعى الدول الموقعة على الاتفاق الأخير في أن تخفض نسب الدعم الحكومي والحواجز التجارية المفروضة على واردات المنتجات الزراعية خلال 6 سنوات[8]. وأساس هذا الإجراء هو اتفاق بلير هاوس (Blair House) الذي توصلت إليه كل من أمريكا ودول الاتحاد الأوربي عام 1992 ومن مكونات هذا الاتفاق:

- أن يخفض الدعم الحكومي بنسبة 36% قيمة، و21% حجماً.

- أن تحول جميع الحواجز غير المتعلقة بالرسوم الجمركية، مثل الحصص، إلى تعريفات جمركية تخفض نسبتها إلى 36% بالنسبة للدول الغنية، و24% بالنسبة للدول الفقيرة.

- أن ترغم الدول ذات الأسواق الزراعية المغلقة - مثل اليابان وكوريا الجنوبية-إلى العمل على استيراد 3% على الأقل من استهلاكها المحلي من المنتجات وستزيد إلى حدود 5% خلال الست سنوات القادمة.

**ج- الخدمات:** وهو قطاع يدخل لأول مرة كذلك في محادثات الجات ولا توجد إلى الآن قوانين وأنظمة على المستوى العالمي تنظم التجارة في هذا القطاع الذي تقدر قيمة التجارة السنوية فيه بنحو يزيد عن 3 تريليون دولار. ويشمل هذا القطاع أعمالاً مثل مزاولة النشاط المصرفي، والتأمين، والسياحة، والاتصالات، والأفلام والمنتجات السمعية البصرية، وعلى الرغم من إدخال هذا القطاع في المحادثات إلا أنه لم يتم التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بسبب الخلافات الكبيرة بين كل من واشنطن وبروكسل فيما يتعلق بالإنتاج الثقافي. حيث اعتبرت الدول الأوربية أن فتح المجال في هذا الباب سيجعل الأفلام والثقافة الأمريكية تطغى على مثيلتها في الدول الأوربية، وهذا الأمر تعتبره هذه الأخيرة مهدداً لكيانها وذاتيتها.

**د- الملكية الفكرية:** تشدد الاتفاقية على ضرورة وضع قواعد محددة وصارمة تعمل على حماية حقوق النشر، والاختراع، والعلامات التجارية، والنسخ، وعلامات المنشأ، وأسرار التجارة.

**هـ- المنسوجات والألبسة:** سيتم خلال عشر سنوات من تاريخ التوقيع على الاتفاقية العمل على التقليل من القيود التيوضعتها الدول الغنية عام 1974م بموجب اتفاقية الألياف المتعددة[9] (Multi-Fiber Arrangement)، وفي مقدمتها نظام الحصص الذي حددت بموجبه تلك الدول

كميات المنسوجات والألبسة التي يمكن أن تصدرها إليها الدول النامية. وقد انتهى العمل بهذه الاتفاقية مع مطلع عام 2005م لأنها صممت كإجراء قصير الأجل، وحسب دراسة قام بها كل من البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF) فقد كلف تطبيق هذه الاتفاقية الدول النامية خسارة 27 مليون وظيفة، و40 مليار دولار في السنة بسبب حرمانها من تصدير كميات أكبر من صناعة المنسوجات والألبسة لأسواق الدول المتقدمة[10].

**و- مكافحة سياسة الإغراق:** وهي سياسة تتبعها الدول حيث تقل أسعار الصادرات عن قيمتها في السوق المحلية. وتهدف الاتفاقية إلى وضع قواعد ونظم واضحة تضبط العمل في إطار هذه السياسة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عناصر هناك عوامل أخرى تحد من حرية التجارة مثل دعم الصادرات، وحماية الصناعات المحلية، والحواجز التقنية، والعقود الحكومية وفض النزاعات تعرضت لها الاتفاقية بالتفصيل ووضعت بعض المقترحات للتغلب عليها من أجل فسح المجال أمام قيام حرية تجارية متعددة الأطراف بين الدول، وإلى جانب الاتفاقية الأساسية فقد وقع المجتمعون في مراكش على وثيقتين أخريين وهما عبارة عن قائمة بالتزامات كل دولة على حدة بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى وتعهدات بفتح التجارة في قطاع الخدمات.

### 3- منظمة التجارة العالمية[11]: الدور والمحددات والآليات

على الرغم من مرور قرابة خمسة عقود (47 سنة) على اتفاقية الجات إلا أنها ظلت تأخذ الصفة المؤقتة (Provisional Status) التي أنشئت عليها في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وظلت تمثل وعاء لتذليل بعض الصعوبات التي تعترض سبيل المبادلات التجارية المتعددة الأطراف بين الدول، وظلت الأطراف التي توقع عليها تنعت بالأطراف المتعاقدة (Contracting Parties[12]) وليس الأعضاء، ومع ميلاد منظمة التجارة العالمية تغير الوضع؛ فللمنظمة شخصيتها الاعتبارية والقانونية المستقلة[13] التي يحق لها التعاون، وعقد الاتفاقيات، وإجراء الشراكات مع الدول والمؤسسات الإقليمية والعالمية، كما أن لها دستوراً يحدد أهدافها، وطرائق سير عملها، والدول التي تنضم لها أصبح يطلق عليها الدول الأعضاء (Member Countries) بدل المتعاقدة كما كان الشأن في إطار اتفاقية الجات.

والهدف العام من إنشاء المنظمة هو تحرير التجارة العالمية من خلال توفير منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات

التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها.وفيما يلي مزيد إيضاح لهذه الأهداف[14]:

**أ- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:**

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية، ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف. وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها "الجات"، وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

**ب- تحقيق التنمية الاقتصادية:**

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها عن 75% من مجمل الدول الأعضاء في المنظمة، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشدداً من غيرها. وتعفى الدول الأقل نمواً من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

**ت- تنفيذ اتفاقية أورغواي:**

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ بنود اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.

**ث- فض المنازعات بين الدول الأعضاء:**

لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظراً لكثرتها وتشعبها، وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى سنوات عمر اتفاقية الجات، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة "رادعة"، تمثلت هذه الآلية في جهاز تسوية المنازعات (Dispute Settlement Body).

**ج- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:**

تلعب الشفافية دوراً مهماً في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية.

بالنسبة للجهاز الإداري والتنظيمي يشرف على أعمال المنظمة[15] المؤتمر الوزاري وهو أعلى سلطة فيها يتبعه المجلس العام الذي يشكل مجلسين بنفس المستوى أحدهما خاص بتسوية النزاعات، والآخر مختص بمراجعة سياسة التجارة، وينبثق عن المجلس العام عدد من المجالس المتخصصة في مجالات مختلفة من مجالات اتفاقية المنظمة؛ حيث هناك مجلس للتجارة في السلع (Goods Council)، وآخر للتجارة في الخدمات (Services Council)، وثالث للقضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS Council)، ورابع متمثل في مجموعات العمل. وفي المستوى الرابع هناك عدد من اللجان الفرعية تتبع لكل مجلس، فمجلس التجارة في السلع على سبيل المثال يتبعه 11 لجنة فرعية[16].وفيما يلي تعريف سريع بكل هيئة والدور المناط بها[17]:

**1- المؤتمر الوزاري:**

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد عقد المؤتمر ستة مؤتمرات، وهي: المؤتمر الوزاري الأول انعقد في ديسمبر/ كانون الأول 1996م في سنغافورة، والمؤتمر الوزاري الثاني انعقد في جنيف في مايو/ أيار 1998م، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول 1999م، والمؤتمر الوزاري الرابع انعقد في الدوحة بقطر في نوفمبر/ تشرين ثاني 2001، والمؤتمر الوزاري الخامس الذي انعقد بمدينة كانكون بالمكسيك بين 10 و14سبتمبر عام 2003، ثم المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونغ كونغ بين 13 و18 ديسمبر عام 2005م.

**2- المجلس العام:**

يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية، وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

**3- المجالس الرئيسية:** تتكون المجالس الرئيسية من:

* مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية، ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية.

* مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

* مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

**4- اللجان الفرعية:** تتكون من أربع لجان هي:

* لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

* لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

* لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

* لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

**5- مجموعات العمل:** وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك الأمانة العامة، التي تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.الشكل (3) المدرج أدناه يوضح الهيئات العليا وبعض الجهات التابعة لها:

**شكل (3): الهيكل الإداري والتنظيمي العام للمنظمة**

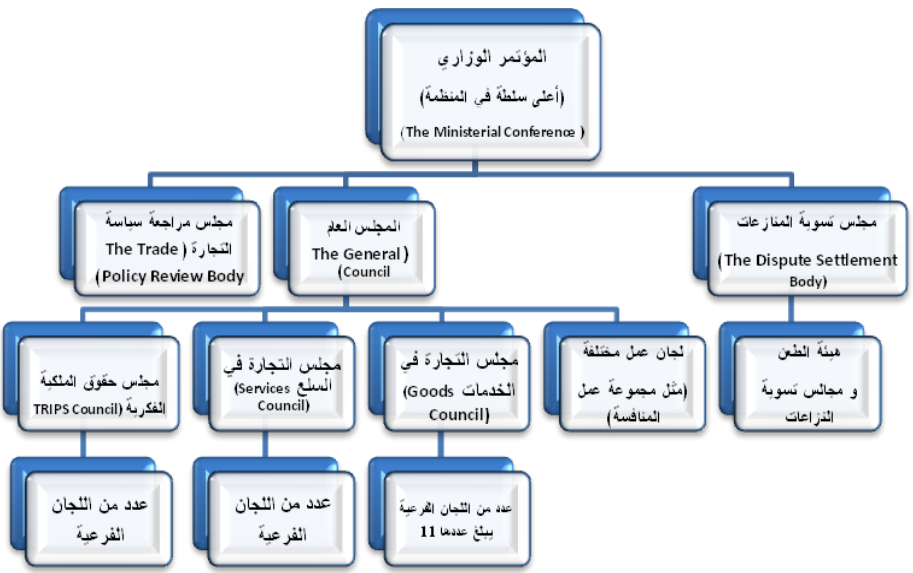


**المصدر: منظمة التجارة العالمية, "WTO organization chart"**

**http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org2_e.htm**

## 4- نظام فض المنازعات: تحليل وتقييم:

مر معنا في الفقرة السابقة أن من أهداف منظمة التجارة العالمية توفير آلية لفض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، وقد كان من أبرز نتائج جولة أورغواي قرار تزويد المنظمة بنظام متعدد الأطراف يضم جهازاً أقوى وأكثر كفاءة لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، فجاء اتفاق تسوية المنازعات الذي يطرح إجراءات جديدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بموجب اتفاقيات جولة أورغواي، وهذا الاتفاق من شأنه تحسين النظام السابق بتوفير حدود زمنية صارمة للخطوات التي يتم معالجتها[18].

يعتبر البعض التحسينات التي أدخلت على هذا الجهاز وجعله في متناول الدول الأعضاء في المنظمة بأكبر الإنجازات في اتفاقية أورغواي، بل يذهب البعض إلى وصفه بقلب المنظمة. ففي الاجتماع الأول للمجلس الوزاري للمنظمة في سنغافورة عام 1996م وصف المدير العام للمنظمة آنئذ رياتو ريجيرو (Renato Ruggiero) هذا الجهاز بأنه الإنجاز الذي يقف على رأس قائمة الانجازات التي حققت من جولة الأورغواي، وهو يمثل على حد تعبيره قلب المنظمة (This is the heart of the WTO System)[19]. من جانبها وصفت المنظمة هذا الجهاز بالركن المركزي في نظام التجارة المتعددة الأطراف، وأنه يمثل مساهمة المنظمة الفريدة في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي[20].بناء على هذا الاعتبار وغيره فقد وقع الاختيار على هذه الآلية للتعرف على الفرص والتحديات التي يفرضها وجود هذه المنظمة بالنسبة للدول الإسلامية.

من خلال المعطيات المتاحة من مصادر منظمة التجارة وجدت أنه منذ نشأة المنظمة في يناير 1995م وإلى ديسمبر 2010م رُفع للمنظمة 419[21] نزاعاً تجارياً بين الدول الأعضاء، وهذا العدد من حيث الكم يمثل تطوراً قد يُنظر إليه على أساس أنه إيجابي وذلك بتوفير مناخ ملائم للدول الأعضاء لفض منازعاتها التجارية، خاصة إذا ما قورن الوضع بعدد النزاعات التي تم تسويتها أو رفعتها الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية الجات، حيث وصل عددها ما يقارب الثلاثمائة نزاع[22] وهو ما يشكل معدل ست نزاعات كل سنة خلال ألـ 47 سنة من عمر الجات، على عكس الحال بعد نشأة المنظمة حيث بلغ عدد النزاعات المرفوعة خلال فترة ألـ 15 سنة ما يقارب 28 نزاعاً في السنة.

وقد يُنظر لهذه الأرقام على أنها أمر سلبي حيث أن المنازعات التجارية آخذة في الزيادة بعد قيام منظمة التجارة العالمية. إن كلا القراءتين لا يمكن التسليم بهما بمجرد النظر في هذه الأرقام دون النظر في عوامل أخرى، منها تطور عدد النزاعات من سنة إلى أخرى من سنوات

عمر المنظمة، ومنها عدد النزاعات المرفوعة من قبل دول أو مجموعات ذات ثقل اقتصادي وتجاري مثل أمريكا، ودول الاتحاد الأوربي، واليابان ثم الصين في مقابل الدول النامية والناشئة (Emerging Countries)[23]، وأخيراً ما هي النتائج التي تمخضت عنها تلك النزاعات؟ فيما يتعلق بهذا الشق الأخير يصعب الإتيان على جميع الحالات في مثل هذه المقالة، ولهذا سنقتصر على النظر في بعض النزاعات التيكانت الدول الإسلامية طرفاً فيها، أو دولاً شبيهة بأوضاعها.

ففيما يتعلق بتطور عدد النزاعات عبر سنوات عمر المنظمة فإن الشكل (4) التالي يوضح ذلك:

**شكل (4): عدد النزاعات السنوية المرفوعة لجهاز تسوية النزاعات في المنظمة من يناير 1995 إلى ديسمبر 2010م.**

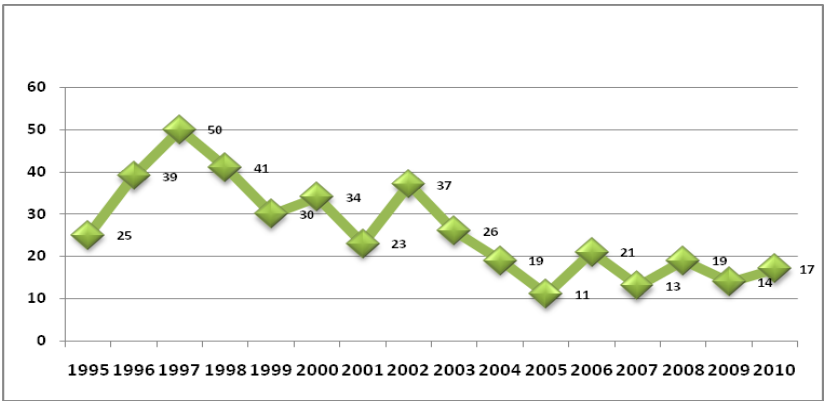


**المصدر:منظمة التجارة العالمية، "Chronological list of disputes cases"**
**http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm**

يلاحظ من الشكل السابق أن التوزيع لم يكن بوتيرة واحدة صاعدة أو نازلة، بل يغلب عليه طابع التذبذب، ففي السنوات الثلاث الأولى (95 و96 و97) يلاحظ وتيرة متصاعدة من 25 حالة إلى 39 ثم 50 على التوالي، وفي السنوات الثلاث أتت بعدها مباشرة؛ أي من 97 إلى 99 نلاحظ وتيرة متنازلة. أما بعد ذلك فلم تكن الأمور تسير على نفس النسق بين ثلاث سنوات متواليات عدا السنوات الأربع بين 2002 و2005م حيث نلاحظ وتيرة متنازلة من 37 إلى 11 نزاعاً. وعلى كل فإن عدد الحالات كما ذكرنا لا يقارن بحال بما كان عليه الوضع أيام الجات، وقد قدم لهذا الوضع تفسير على أنه إيجابي[24] حيث أن التحسينات التي أدخلت على الجهاز مع التوجه القانوني للموضوع شجع الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة إلى اللجوء إليه في حال مواجهتها للمنازعات التجارية، وللوقوف على حقيقة هذا الأمر فقد وقع اختيارنا على عدد من السنوات في البداية والنهاية[25] والوسط لمعرفة عدد

الحالات في كل سنة التي يكون أحد أطرافها من الدول النامية أو ذات الاقتصاديات الصاعدة، وتلك التي يكون كلا طرفيها من الدول المتقدمة، الجدول التالي يلخص النتائج التي توصلنا إليها على ضوء الحسابات التي قمنا بها من المعلومات المتوفرة لدى المنظمة:

**جدول (2): توزيع عدد النزاعات في سنوات مختارة بين النزاعات التي يكون أحد طرفيها دولة نامية أو صاعدة وتلك التي يكون كلا طرفيها دول متقدمة.**

| السنة | إجمالي النزاعات المرفوعة في السنة | عدد النزاعات التي أحد طرفيها من الدول النامية (ن) أو الصاعدة (ص) | عدد النزاعات التي كلا طرفيها دول متقدمة (م) |
|---|---|---|---|
| 1995 | 25 | 13 | 12 |
| 1996 | 39 | 26 | 13 |
| 1997 | 50 | 30 | 20 |
| 2000 | 34 | 24 | 10 |
| 2005 | 11 | 10 | 1 |
| 2006 | 21 | 12 | 9 |
| 2007 | 13 | 6 | 7 |
| 2008 | 19 | 16 | 3 |

**المصدر: منظمة التجارة العالمية،"Chronological list of disputes cases"**

***http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm***

يلاحظ من الجدول السابق أن معظم النزاعات المرفوعة خلال السنوات المختارة كانت من نصيب الدول النامية أو الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة ولزيادة توضيح هذا الأمر نقدم الرسم التالي الذي يسهل عملية المقارنة وقراءة النتائج بشكل أسرع:

**رسم بياني (5): توزيع عدد المنازعات بين تلك التي كان أحد أطرافها دولة نامية (ن) أو دولة ذات اقتصاد صاعد (ص) وبين تلك التي كان كلا طرفاها دولة متقدمة.**

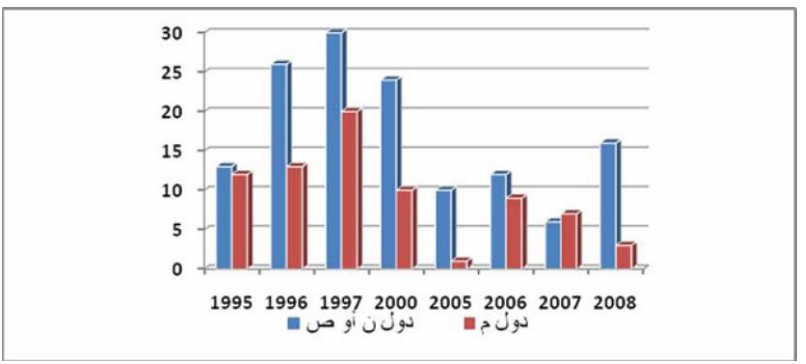


**المصدر: المؤلف بناء على معطيات منظمة التجارة العالمية،**

**"Chronological list of disputescases *http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm***

وهكذا يوضح الشكل أعلاه أن نصيب الدول "غير المتقدمة" في عدد النزاعات المرفوعة معتبر؛ فخلال السنوات التي اختيرت كانت المنازعات التي كانت تلك الدول طرفاً فيها في معظم السنوات أكبر من تلك التي كانت أطرافها دول متقدمة، وهو ما قد يعزز التفسير القائل بأن الدول الأعضاء في منظمة التجارة خاصة "الضعيفة" منها قد وجدت بعض ما يحقق شيئاً مما كانت تطمح إليه من وجود آلية لتسوية النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة.

إن النتائج وتفسيرها أعلاه يقدم جزءاً من الصورة التي لم يكتمل أمر وضوحها كلية، ولتكملة جزء من ذلك نقدم فيما يلي إحصائيات عن عدد المنازعات التي كانت الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى طرفاً فيها؛ سواء كانت هي التي رفعت الشكوى أو غيرها رفعها ضدها:

**جدول (3): عدد النزاعات موزعة حسب الدول الأكثر تردداً في النزاعات وبعض الدول الأخرى.**

| البلد أو المجموعة | عدد النزاعات التي كانت طرفاً فيها | نسبة عدد النزاعات إلى الإجمالي (419) |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 210 | %50 |
| المجموعة الأوربية | 157 | %37 |
| كندا | 50 | %12 |
| البرازيل | 39 | %9 |
| الهند | 39 | %9 |
| المكسيك | 35 | %8 |
| الأرجنتين | 33 | %8 |
| الصين | 33 | %8 |
| اليابان | 32 | %7,6 |
| كوريا | 28 | %7 |
| استراليا | 17 | %4 |
| تركيا | 10 | %2 |
| إندونيسيا | 10 | %2 |
| باكستان | 5 | %1 |
| مصر | 4 | %1 |
| ماليزيا | 2 | - |

**المصدر: منظمة التجارة العالمية، "Chronological list of disputes cases"**

**http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملحوظات التالية:

- إن الأرقام والنسب الواردة بينها تداخل لأن هناك تكراراً في النزاعات، فقد يكون هناك نزاع تم عده للولايات المتحدة ويكون الطرف الآخر فيه المجموعة الأوربية أو غيرها من الدول الأخرى التي ورد ذكرها في الجدول. ولهذا فلا يمكن جمع تلك الأرقام أو النسب كما هي للوصول إلى العدد الإجمالي للحالات المرفوعة أو النسبة الإجمالية.

- قد يستغرب البعض عدد النزاعات الضئيل الذي كانت الصين طرفاً فيه مع ما لها من ثقل بارز على المستويين التجاري والاقتصادي العالمي، ومع ما يأخذه عليها بعض الدول من ممارسات غير شفافة فيما يتعلق بحرية التجارة؛ السبب في ذلك هو أن الصين لم تنضم للمنظمة إلا قبل عشر سنوات على عكس الدول الصاعدة الأخرى مثل الهند، والأرجنتين، والمكسيك، والبرازيل التي انضمت للمنظمة من تاريخ نشأتها عام 1995م. لكن يمكن توقع أن يبرز اسم الصين في نزاعات السنوات القادمة وذلك بناء على أن جل النزاعات؛ 19 من أصل 33 نزاعاً سجلت في السنوات الثلاث الأخيرة 2008-2010م، وأنه منذ عام 2008م أصبحت الصين أكبر بلد مصدر في العالم بعد تجاوز ألمانيا، وأن الحواجز التي تضعها الصين في وجه الشركات الأوربية كعقبة لدخولها سوق الصين المحلي تقدر قيمتها بـ 20 مليار يوروا في السنة[26].
- البلد الآخر الذي يلفت الانتباه في عدد النزاعات التي كان طرفاً فيها هو اليابان مع احتلاله للمركز الثاني على مستوى الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة، فهل الممارسات التجارية التي يقوم بها فيها كثير من "العدل" و"الشفافية" مع من يتعامل معه؟ أم أن نزاعاته التجارية مع غيره غالباً ما يتوصل إلى حل بشأنها بطريق ودي قبل الرفع للمنظمة؟ إنه أمر يستحق النظر للوقوف على حقيقة العوامل التي تقف خلف ذلك.
- بالنسبة للدول الإسلامية والعربية نلاحظ أن عدد الدول التي رفعت أو رُفعت منازعات تجارية ضدها هي خمس دول؛ تركيا، وإندونيسيا، وباكستان، ومصر، وماليزيا، من مجموع السبعة وخمسين دولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي (أي ما يمثل 9% من عدد الدول الأعضاء)، وأن عدد القضايا التي كانت طرفاً فيها بلغ 31 قضية؛ أي ما يمثل 7% من إجمالي النزاعات المرصودة في الدراسة بما فيها قضيتان فيما بينهما؛ بين مصر وتركيا من جهة، وبين مصر وباكستان من جهة أخرى[27].
- يبرز الجدول بشكل واضح هيمنة الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية على عدد المنازعات التجارية المرفوعة؛ فالولايات المتحدة كانت طرفاً في نصف المنازعات المرفوعة، والمجموعة الأوربية كانت طرفاً في ما يقارب الأربعين في المائة من النزاعات، بينما كندا التي احتلت المركز الثالث لم يكن لها سوى 12% من مجموع المنازعات. هذه المعطيات تؤكد المسار التاريخي الذي كان سائداً أيام الجات، كما يؤكده مسار المفاوضات واجتماعات المجلس الوزاري بعد قيام المنظمة[28].فعلى الرغم من وقوف هذه القوى الكبرى خلف قيام المنظمة والمناداة بحرية التجارة إلا أن الواقع

العملي يبرز كثيراً من الممارسات التي تخالف هذا النداء وذلك لتعارض حرية التجارة مع بعض المصالح الإستراتيجية الحساسة لهذه الدول مثل قطاعي الزراعة والثقافة. يقول أحد المحللين عن هذه الظاهرة[29]: "يؤخذ على منظمة التجارة العالمية هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان[30]. فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات، وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية. فإذا نظرنا مثلا إلى مؤتمر سياتل فإننا سنلاحظ تنافساً أميركياً أوروبياً حول القضايا الأساسية المطروحة إذ يسعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد وتقوية رأيه ومركزه التفاوضي. فلقد سعت دول الاتحاد الأوروبي لتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد من القضايا وهو ما فسره البعض على أنه مناورة أوروبية لتمييع المطلب الأميركي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماماً كبيراً، أما الأميركيون من جهتهم فقد ركزوا على قضية معايير العمل؛ أما الطرف الثالث وهو اليابان فقد ركز على ضرورة مراجعة القوانين الأميركية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأميركية، والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة. هذا دون أن ننسى إلحاح الدول النامية على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدول النامية، والدول الأقل نمواً ولكن دون جدوى".

- ولهذا فإن تطور عدد المرافعات التي كانت الدول النامية أو الدول ذات الاقتصاديات الناشئة طرفاً فيها ليس كافياً بالحكم على إيجابية أو سلبية الأمر كما أن هيمنة القوى الكبرى ليس كذلك، فقد ينظر إليه على أنه أمر طبيعي لأنه ترجمة لقوتها الاقتصادية والتجارية. ما يمكن أن يساعد في إتمام الصورة للوقوف على حقيقة ما أنجز في إطار منظمة التجارة فيما يتعلق بآلية تسوية المنازعات هو النظر في طريقة عمل جهاز التسوية، ثم ماذا كانت النتائج المترتبة على ذلك؟ هذا ما سنتناوله فيما تبقى في هذه الفقرة.

**5- طريقة عمل جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية:**

إن قيام نزاع تجاري بين عضوين في المنظمة يسمح لأحدهما -الطرف المتضرر في الغالب- برفع القضية للمنظمة إذا فشلا في التوصل إلى حل ثنائي ودي بينهما. عند تلقي المنظمة لشكوى أحد الدول الأعضاء فإن نظام تسوية المنازعات يمر بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى يمكن أن نطلق عليها المرحلة التشاورية أو الدبلوماسية أو مرحلة رفع الدعوى حيث تتيح هذه المرحلة والتي تقدر مدتها بشهرين[31] فرصة للأطراف المتنازعة إلى التوصل إلى

حل ودي بينهما، وإذا انقضت المدة ولم يتفقا فإن الطرف المتظلم يطلب تكوين مجلس خاص للنظر في الدعوى، وهو ما يعني دخول المرحلة الثانية التي تتطلب تعيين مجلس من الخبراء من قبل جهاز تسوية المنازعات للنظر في الأمر ثم إصدار تقريره المؤقت[32] ثم النهائي، وخلال هذه المرحلة وقبل صدور التقرير يمكن للطرفين إخطار المنظمة بتوصلهما لاتفاق بينهما إذا حصل ذلك، وإذا لم يحصل ولم يرض الطرفان أو أحدهما وخاصة الذي رفعت الدعوى ضده فإنه يحق لهما الطعن في النتيجة أو التوصيات لدى هيئة الطعن التي تقوم بدورها بمراجعة نتيجة الحكم فتقرها أو تعدلها، ثم تصدر بناء على ذلك تقريرها النهائي في الموضوع المطروح. وبعد صدور هذا الحكم فهناك احتمالان: إما أن يلتزم الطرف الذي رفعت ضده القضية فينتهي الإجراء عند هذا الحد، أو أن لا يلتزم فتبدأ بعد ذلك المرحلة الثالثة بمفاوضات تحديد التعويض لصالح الطرف المتضرر، وإذا لم يتوصل لنتيجة في هذا فإن القضية تدخل في طور طلب الطرف المتضرر من المنظمة السماح له بالقيام بإجراءات ردعية ضد الطرف الذي تسبب له في الضرر، وعلى عكس ما كان عليه الوضع أيام الجات حين كانت هذه الإجراءات مفتوحة دون قيود، فإن النظام الجديد يضع بعض الشروط في مقدار الإجراءات الردعية من أهمها أن لا يكون ذلك أكبر من قيمة الضرر الذي ألحقه الطرف المشتكى منه به[33]. إن المراحل السابقة تسير وفق نظام وإجراءات واضحة ووفق جدول زمني محدد كما تنص على ذلك قوانين التسوية بالمنظمة والتي تطمح إلى أن يفض النزاع في ظرف زمني لا يتعدى سنة ونصف، الجدول التالي يوضح كل مرحلة والوقت المحدد لها مع مجمل الوقت المفترض:

**جدول (5): المدة الزمنية للنظر في القضية المرفوعة من قبل جهاز التسوية بالمنظمة**

| المرحلة أو جزء من المرحلة | المدة الزمنية |
|---|---|
| التشاور، التوسط، ... إلخ | 60 يوماً |
| تعين المجلس وأعضاءه | 45 يوماً |
| صدور تقرير المجلس للأطراف المتنازعة | 6 شهور |
| التقرير النهائي للدول الأعضاء بالمنظمة | 3 أسابيع |
| تبني جهاز التسوية لنتائج التقرير إذا لم يكن هناك طعن | 60 يوماً |
| المجموع في حال عدم الطعن | 1 سنة |
| تقرير الطعون | بين 60 و 90 يوماً |
| تبني جهاز التسوية لنتائج تقرير الطعن | 30 يوماً |
| المجموع مع الطعن | 1 سنة و3 شهور |

**المصدر:** "Understanding the WTO: Settling :A unique contribution
Disputeswww.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/disp1_e.htm

من خلال ما سبق من وصف لنظام التسوية في المنظمة يمكن الخروج بالملاحظات التالية[34]:

أن النظام واضح الإجراءات ومحدد المراحل بإطار زمني، وأن التوجه صوب الجانب القانوني في النتائج بدل الأمر التشاوري أو الدبلوماسي يعتبر تطوراً عن ما كان عليه الوضع أيام الجات.

أصبح النظام موحداً وشاملاً لجميع مجالات التجارة دون التفرقة بين قطاع وآخر، في حين كان النظام المطبق أيام الجات يوفر ما لا يقل عن ثمانية (8) تركيبات أو طرائق لفض النزاعات وذلك تبعاً لنوعية الإجراء التجاري المفروض من البلد الذي رفعت الشكوى ضده.

الترتيب الجديد يسمح للمتظلم بطلب تعيين مجلس من خبراء ومختصين للنظر في النزاع المرفوع، على عكس ما كان عليه الوضع أيام الجات.

يوفر النظام الجديد فرصة الطعن في نتيجة المجلس الذي يعين للنظر في الشكوى.

لا يمكن استخدام حق "الفيتو" ضد النتيجة أو التوصيات التي يصدرها المجلس أو هيئة الطعن، على عكس ما كان عليه الوضع أيام الجات.

إذا انتهت الفترة الممنوحة للطرف الذي رفعت القضية ضده لتنفيذ التوصيات ولم يفعل ذلك فإنه لا يحق للطرف الذي رفع القضية أن يقوم بإجراءات ردعية منفردة دون العودة للمنظمة والتشاور معها في الأمر.

لقد رتبت مرحلة التنفيذ بشكل جيد بحيث تمر هي الأخرى بمراحل قبل اللجأ للإجراءات الانتقامية.

وبعد هذا الذي أوردناه سابقاً يتضح أن كثيراً من التحسن قد طرأ على نظام فض المنازعات فأصبح نظاماً فعالاً يلقى ثقة الدول الأعضاء لحل الخلافات التجارية التي قد تطرأ بينها[35]. وفيما يلي نعرض لنتائج بعض النزاعات[36] التي كانت بعض الدول الإسلامية أو النامية أو ذات الاقتصاديات الصاعدة[37] طرفاً فيها ليكتمل أمر التقييم والتحليل لهذا الجهاز، وقد كانت تلك النزاعات كما يلي:

الجدول (6): حالات مختارة من قضايا المنازعات التي رفعت للمنظمة وأصدرت نتيجة بشأنها

| رقم الشكوى | البلد الذي رفع القضية (Complainant) | البلد الذي رفعت ضده القضية (Respondent) | مرحلة التوصل للنتيجة قبل الطعن (ق ط) أو بعد الطعن (ب ط) | المدة الزمنية لصدور الحكم |
|---|---|---|---|---|
| DS334 | الولايات المتحدة | تركيا | ق ط | 1 سنة |
| DS192 | باكستان | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة و 5 شهور |
| DS58 | الهند، ماليزيا، باكستان، وتايلنديه (97 و 98) | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة و 8 شهور |
| DS58 | ماليزيا (2000 و 2001) | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة وشهران |
| DS54, DS55, DS59, DS64 | المجموعة الأوربية، اليابان، والولايات المتحدة | اندونيسيا | ق ط | 1 سنة وشهران |
| DS2 | البرازيل وفنزويلا | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة وشهران |
| DS2 | البرازيل وفنزويلا | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة وشهران |
| DS24 | كوستاريكا | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة |
| DS27 | إكوادور، جواتيمالا، المكسيك، هندوراس، الولايات المتحدة | المجموعة الأوربية | ب ط | 1 سنة و5 شهور |
| DS33 | الهند | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة وشهر |
| DS46 | كندا | البرازيل | ب ط | 1 سنة وشهر |
| DS50 | الولايات المتحدة | الهند | ب ط | 1 سنة و3 شهور |
| DS56 | الولايات المتحدة | الأرجنتين | ب ط | 2 سنة وشهران |
| DS69 | البرازيل | المجموعة الأوربية | ب ط | سنة وشهر |
| DS70 | البرازيل | كندا | ب ط | 1 سنة وشهران |
| DS79 | المجموعة الأوربية | الهند | ق ط | 1 سنة |
| DS90 | الولايات المتحدة | الهند | ب ط | 2 سنة (سنتان) |
| DS121 | المجموعة الأوربية | الأرجنتين | ب ط | 1 سنة و 6 شهور |
| DS141 | الهند | المجموعة الأوربية | ب ط | 1 سنة و 6 شهور |
| DS206 | الهند | الولايات المتحدة | ق ط | 1 سنة وشهر |
| DS219 | البرازيل | المجموعة الأوربية | ب ط | 2 سنة وشهران |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| DS231 | البيرو | المجموعة الأوربية | ب ط | 1 سنة و 4 شهور |
| DS246 | الهند | المجموعة الأوربية | ب ط | 1 سنة وشهران |
| DS267 | البرازيل | الولايات المتحدة | ب ط | 2 سنة و1 شهر |
| DS268 | الأرجنتين | الولايات المتحدة | ب ط | 1 سنة و8 شهور |
| DS269، DS286 | البرازيل، تايلند | المجموعة الأوربية | ب ط | 2 سنة |
| DS282 | المكسيك | الولايات المتحدة | ب ط | 2 سنة و 5 شهور |
| DS132 | الولايات المتحدة | المكسيك | ق ط | 1 سنة و 4 شهور |
| DS146 ، DS175 | الولايات المتحدة، المجموعة الأوربية | الهند | ب ط | 1 سنة و 8 شهور |

**المصدر: World Trade Organization, 2008, "WTO Dispute Settlement: One-Page Case Summaries 1995 – December 2007"**

من الأرقام والمعطيات المدرجة في الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملحوظات التالية:

أن الالتزام بالحدود الزمنية التي وضعها الجهاز كان هو الغالب، حيث أن 83% من الحالات المدروسة (25 حالة) تم التوصل بشأنها في مدة زمنية تراوحت بين السنة وما يزيد قليلاً عن السنة ونصف، والحالات الخمس الباقية تراوحت مدد الفصل فيها بين السنتين والسنتين وخمسة شهور، وهو أمر إيجابي في حالات معقدة مثل التي ينظر فيها جهاز التسوية في المنظمة. وقد توصلت دراسة سابقة لنفس ما توصلنا إليه بخصوص هذه الجزئية وإن كنا لا نتفق مع الحكم العام (النجاح) الذي ذهبت إليه فيما يتعلق بجميع الجزئيات التي أوردتها لأن عدد الحالات التي استندت إليها قليل جداً؛ "أثبت التطبيق العملي نجاح نظام تسوية المنازعات في إطار (WTO) سواء من حيث جديته وإتباعه لجداول زمنية محددة وإجراءات حاسمة أو من منظور احترام أعضاء المنظمة للقرارات الصادرة في إطاره"[38].

فيما يتعلق بمرحلة التوصل للنتيجة فإن الغالب في ذلك هو ما بعد الطعن، حيث أن 5 حالات فقط فصل فيها ما قبل الطعن، وهو ما يمثل حوالي 17% من الحالات المدروسة، التفسير الذي قدم لهذا الأمر من خلال الدراسات التي اطلعت عليها أمران[39]: الأمر الأول هو أن الطعن يفيد الطرف الذي استخدمه في ربح مزيد من الوقت هذا من جهة، وفي الاستفادة القانونية "المجانية" من حيثيات الحكم الذي تصدره هيئة الطعن من جهة أخرى. فيما يتعلق بالتعليل الأول؛ المماطلة لربح مزيد من الوقت فإن النتائج التي ذكرناها في النقطة السابقة لا تؤيدها، أما التفسير الآخر فإننا لا نملك الأدلة لنفيه أو إثباته، ولهذا فإنه أمر يحتاج إلى مزيد بحث وتقص للوقوف على

حقيقة العوامل التي تقف خلفه. وهناك أمر آخر يمكن إضافته وهو أن فرصة الطعن قد توفر مجالاً للتقليل من النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها المجلس في تقريره النهائي.

كانت الولايات المتحدة أكبر دولة كبرى رفعت ضدها شكاوى بواقع 10 حالات من 30 حالة، أي ما يمثل ثلث القضايا المدروسة، وفي المقابل فقد احتلت الصدارة بواقع تسع حالات رفعتها ضد الدول النامية أو الصاعدة اقتصادياً، في حين أن المجموعة الأوربية احتلت المركز الثاني بواقع ثمانية شكاوى رفعت ضدها، وخمسة رفعتها. أما على مستوى الدول الأخرى فإن الهند احتلت المركز الثالث بواقع 4 قضايا رفعت ضدها وأربعة قضايا رفعتها، في حين أن البرازيل رفعت ستة قضايا، ورفعت ضدها قضية واحدة. الملفت للنظر في الحالات المدروسة هو أن كلاً من اليابان والصين لم ترفع ضدهما أية قضية. هذه النتائج تعضد ما ذكرناه سابقاً من هيمنة الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة، والمجموعة الأوربية.

النظام يوفر مرونة كبيرة من حيث اشتراك عدد من الدول في رفع قضية ضد بلد، أو مجموعة بلدان إما كأطراف رئيسة أو كأطراف ثالثة (Third Parties)، هذا من حيث الإجمال أما من حيث التفصيل فإن الأمر يتطلب النظر في مزايا وعيوب هذه الخاصية، وهو ما لم يمكن تناوله في هذه الدراسة.

بناء على ما سبق من تحليل وتقويم يمكن القول أن في الأمر تطورات إيجابية لا يمكن غض الطرف عنها أو نكرانها من الجانب الإجرائي على أقل تقدير والقانوني إلى حد بعيد[40] وهو ما يمثل فرصة للدول النامية والتي تقع الدول الإسلامية والعربية ضمنها، وفي المقابل فإن الاستفادة المثلى مرتبط بالقوة التجارية والاقتصادية، والاستعداد للأمر، كما أنه مرتبط بالتنسيق في المواقف بين مجموعة من الدول فيما يتعلق بالمفاوضات وتحقيق بعض المكاسب.

## 5- الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والتقويم نظام فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية من خلال مسح وفحص عدد معتبر من المنازعات التي رفعت للمنظمة من سنة نشأتها في مطلع عام 1995م وإلى نهاية عام 2010م. ومن خلال هذا التحليل والنقاش يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

### أولاً- الاستنتاجات:

التجارة الدولية رافد مهم من روافد التقدم والنمو الاقتصادي لمن يوفر الأرضية ويهيئ الإمكانيات اللازمة له مع الاستعداد للتقليل من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنه، وقد

تطور حجم التجارة بعد الحرب العالمية بشكل كبير، غير أن هذا التطور صاحبه تطورات أخرى تقلل من شمول الفائدة لقطاعات كبيرة من البشر، تطورات من قبيل ازدياد هوة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في داخل المجتمعات وبين الدول، زيادة مستوى المديونيات الداخلية والخارجية على الأفراد والحكومات، الأضرار التي تلحق بالبيئة، ازدياد حجم وحدة الأزمات المالية، وغير ذلك من الاختلالات.

لقد كان ميلاد منظمة التجارة العالمية عسيراً، فلقد ظل هذا "الجنين" في "رحم" المجتمع الدولي لمدة سبع وأربعين سنة شهد العالم خلالها مخاضات عسيرة تمثلت في مفاوضات تجارية "ماراثونية" تطول وتقصر حسب الموضوعات المطروحة، وحسب "مزاج" الأطراف المؤثرة في التجارة العالمية، وقد كانت جولة أورغواي من أطول وأعمق هذه الجولات. وقد قوبل ميلاد هذه المنظمة بردود أفعال متباينة، وإن كان يغلب عليها الطابع السلبي.

لقد تمخض عن جولة أورغواي دخول مجالات جديدة في حرية التجارة المتعددة الأطراف مثل دخول قطاع الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والقطاع الزراعي، وتم إدخال تعديلات مهمة على بعض الآليات مثل آلية فض المنازعات.

كان يطلق على الدول التي توقع على اتفاقية الجات الدول المتعاقدة فأصبح يطلق عليها بعد ميلاد منظمة التجارة الدول الأعضاء، وهذه الدول مطالبة بموافقة أجهزتها التشريعية على اتفاقية المنظمة لتشكل جزءاً من منظومتها القانونية ولتساءل أو تطالب بحقوقها في إطار هذا القانون، وأصبح للمنظمة شخصيتها الاعتبارية والقانونية الدولية كغيرها من المنظمات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

من خلال مسح وتحليل النزاعات التي رفعت للمنظمة من خلال جهاز فض المنازعات يظهر أن بعض التحسن قد حدث من خلال مشاركة العديد من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة، ومن خلال المراحل والإجراءات التي تمر بها المنازعات المرفوعة، ولا شك أن هذا أمر يجب أن يقدر للبناء عليه ثم التحسين فيما يمكن من ذلك،لكن لا يزال الأقوياء أسياد الموقف والمهيمنون، مثال ذلك محادثات أواخر يوليو 2008م وتعثرها وحالة الشد والجذب التي شهدتها مفاوضات السنوات السبع بعد "جولة الدوحة" بين الأطرافمع خروجها خاوية الوفاض مع إلقاء اللوم من قبل كل طرف على الآخر[41].

كما أبرز المسح ضآلة مشاركة الدول الإسلامية والعربية، ويبدو أن التفسير المنطقي لذلك هو المساهمة الضئيلة للدول الإسلامية في الاقتصاد العالمي. ففي عام 2005م أظهرت دراسة

نشرها منتدى الاقتصاد الإسلامي العالمي أن مجموع سكان ألـ 57 دولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي يمثل نسبة 21% من مجموع سكان العالم في حين أن نسبة مساهمة هذا الكم الهائل من البشر في الاقتصاد العالمي تقدر بحوالي 5% من الناتج المحلي العالمي، أما دخل الفرد فيها يمثل 24% من معدل دخل الفرد على مستوى العالم (نصيب دخل الفرد على مستوى العالم مقوم بالقيمة الحقيقة للدولار بلغ 6884 دولار مقابل 1672 دولار نصيب الفرد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي)[42].

لا شك أن موضوع منظمة التجارة وقوانينها من الضخامة والتعقد بمكان مما يجعل مهمة البحث الفردي فيه لتحقيق المرجو صعب المنال، وذلك لتعدد الجوانب التي يمكن تناولها في كثير من المسائل؛ الجوانب القانونية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والاجتماعية، والصحية، وغيرها مما يفرض أمر البحوث المشتركة وهذا لا يعني بحال التقليل من الجهود الفردية في ذلك. ففي هذه الدراسة حاولنا جهدنا، في حدود ما وقع بين أيدينا من المصادر، تتبع المرافعات التي قدمت للمنظمة من خلال جهاز فض المنازعات للوقوف على ما تتيحه المنظمة من فرص وما تشكله من مخاطر بالنسبة لمن ينضم إليها من الدول النامية بما في ذلك الدول الإسلامية.

الاستفادة المثلى التي تحقق مصلحة البلد مع التقليل من الآثار السلبية لذلك مرتبط بقوة البلد أو المجموعة اقتصادياً ومالياً وتجارياً بانضمامه لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات الشبيهة، بل وحتى الواقع العملي من خلال المفاوضات والاجتماعات، يقول الاقتصادي صباح نعوش[43]: "تختلف استفادة الدول من هذا النظام تبعاً لدرجة تقدمها الاقتصادي، وإمكانياتها المالية والتكنولوجية، كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب، والعكس بالعكس، وعلى هذا الأساس لم يقم النظام الجديد على اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الفقيرة، بل على المنافسة الحادة[44] في جميع الميادين التي قد تفضي إلى تعقيد هذه المشاكل، ولم يقم على المساواة بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي".كما يعتمد الأمر على الخبراء والمفاوضين، فكلما كان إدراكهم القانوني جيداً، وقدرتهم على المفاوضة و"المناورة" كبيراً كلما كانت المكاسب أقوى.

**ثانياً: التوصيات**

الإتحاد قوة ومنعة والتفرقة ضعف وذهاب للريح، هذا ما أرشدنا إليه ديننا، وهذا ما دلت عليه تجارب الأمم والتكتلات الناجحة في القديم والحديث، و لامناص للدول الإسلامية والعربية في

تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية والتجارية من التعاون والتشاور فيما بينها وذلك بتفعيل الآليات المتاحة إقليمياً على مستوى مجموعة من الدول مثل تجمع دول مجلس التعاون الخليجي، أو على مستوى أممي مثل منظمة التعاون –المؤتمر الإسلامي سابقاً، فالتنسيق على سبيل المثال في المفاوضات التجارية يعزز مسألة تحقيق بعض المكاسب للمجموعة، كما يقلل من الضغوط التي تمارس، لو كانت الدول تتفاوض فرادى.

تحرير التجارة الإسلامية البينية مطلب تؤكد الدراسة على أهميته للتخفيف من مثالب التبادل التجاري، ولمواجهة بعض الأخطار مثل أزمة الغذاء، والغلاء الحادة التي تجتاح العالم بشكل متكرر في السنين الأخيرة.

ترى الدراسة أنه من الأهمية بمكان إنشاء هيئة للدفاع عن مصالح الدول الإسلامية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وأخرى لفض النزاعات وتسويتها قبل أو بعد رفعها، تضم خبراء في القانون الدولي، والاقتصاد، والتجارة الدولية، وخبراء في الاقتصاد الدبلوماسي الذي أصبح تخصصاً له أهميته في ظل تنامي المنازعات التجارية والاقتصادية بين الدول لتحقيق أكبر المنافع.

كما وتؤكد الدراسة أهمية تقوية الروابط بين الاتحادات والمنظمات الإقليمية القائمة كخطوة أولى نظراً لتعقد الوضع على مستوى الدول الإسلامية؛ من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في سبيل تحقيق أكبر قدر من المكاسب، والتقليل من الآثار السلبية[45].

## المراجع:

### باللغة العربية:


1- **البدراوي، حسن،** 2004، "تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية"، ندوة الويبو الوطنية المتخصصةللقضاة والمدَّعين العامِّين والمحامين، نظمتهاالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)بالتعاون معوزارة الصناعة والتجارة، صنعاء، 12 و13 يوليه/ تموز 2004.

2- **الحربي، محمد سليم،** ب. ت، "منظمة التجارة العالمية"، البحث متوفر على الرابط التالي: http://www.minshawi.com/other/harby.htm.

3- **ساموبلسون بول ا. ونوردهاوس وليام د،** 2001، "الاقتصاد"، الطبعة الخمسة عشرة، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

4- **السحمراني،خليل،** 2003م، "منظمة التجارة العالمية والدول النامية"، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

5- **سرير جمعة سعيد،** 2002، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

6- **صندوق النقد الدولي،** 2007، "آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

7- **صندوق النقد الدولي،** 2008، "آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

8- **فوزى، سامح،** 2003، "الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي:
.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220905&eid=4998

9- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،** 2007، "استعراض عام لتقرير التجارة والتنمية، 2007"، جنيف، سويسرا.

10- **نعوش، صباح،** 2001، "العرب ومنظمة التجارة العالمية". المصدر: www.aljazeera.net.


### باللغة الإنجليزية:


1. **Batra, R.**, 1996, "The Myth of Free Trade: the Pooring of America", New York: Touchsone book.
2. **Buchanan Ian, and Tessler Andrew**, 2007, "Closing the Income Gap Between Nations", World Islamic Economic Forum,
3. **Bütler, M. and Hauser, H.**, 2000, "The WTO Dispute Settlement System: A First Assessment from an Economic Perspective", Journal of Law, Economics, and Organization, Vol. 16, No. 2, pp. 503-533, 2000 Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=832262.
4. **Chandrasekhar, H.E. K.M**.,2003,"Presentation by the Chairman of ITCB", EC Conference on the Future of Textiles and Clothing after 2004, Brussels, 5 – 6 May 2003. http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/may/tradoc_123170.pdf.

5. **Commission on Growth and Development**, 2008, "The Growth ReportStrategies for Sustained Growthand Inclusive Development", Conference Edition, theWorld Bank.
6. **Jackson, J. H**., 1998, "The World Trade Organization: Constitution and Jurisprudence", London: the Royal Institute of International Affairs.
7. **Panizza U.,** 2008, "Domesticand External Public Debt in Developing Countries", United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva, Switzerland.
8. **Stiglitz, J. E.,** 2011, "Inequality: Of the 1%, by the 1%, for the 1%", http://www.vanityfair.com/society/features/2011/05/top-one-percent-201105, Accessed 29/02/2011.
9. **World Trade Organization**, 2007, "Word Trade Report 2007", Switzerland: World Trade Organization.
10. **World Trade Organization**, 2008, "WTO Dispute Settlement:One-Page Case Summaries1995 – December 2007", 2008 Edition, Switzerland: World Trade Organization.
11. **Wu Y., and Zeng L.,** 2008, "The Impact of Trade Liberalization on theTrade Balance in Developing Countries", IMF Working Paper, WP/08/14, International Monetary Fund, Washigton D. C.
12. **Yu, D.,** 2008, "The Harmonized System - Amendmentsand their Impacton WTO Members' Schedules", Staff Working Paper ERSD-2008-02, Switzerland: World Trade Organization.
13. **Zalewski, P**., 2008, "European Union-China Trade Disputes", Student Projects/outputs, No. 17, China Europe International Business School, Shanghai, China.

## مواقع إلكترونية:

http://www.wto.org/

http://www.unctad.org/Templates/Startpage.asp?intItemID=2068&lang=1

http://www.imf.org/external/index.htm

http://www.worldbank.org/

http://www.rufuspollock.org/wto/wto_basicfacts.htm#history

http://www.rufuspollock.org/wto/wto_index.htm

http://www.motherjones.com/news/feature/1999/11/fotc12.html

http://www.megaessays.com/essay_search/Critics_WTO.html

http://www.worldtradelaw.net/

## ملحق: ملخص حول جولات الجات الثمانية

مَثَّل الخامس عشر من ديسمبر (كانون الأول) عام 1993م منعطفاً حاسماً في تاريخ المحادثات المتعددة الأطراف بين الدول والمتعلقة بحرية التجارة العالمية. فلقد حدد الكونغرس هذا الموعد كأقصى أجل يمنحه للرئيس – بيل كلينتون – من أجل التوصل إلى اتفاق شامل فيما يتعلق بمحادثات أورغواي التي يفترض أن تكون قد انتهت قبل ثلاث سنوات.

ظل العالـم مشدوداً قبيل ذلك التاريخ موجهاً أنظاره إلى كل من جنيف وبروكسل، وواشنطن وباريس، وظلت وفود 108 دولة تنتظر في مقر الجات بجنيف ما سيؤول إليه الوضع في المحادثات الساخنة بين العملاقين التجاريين أمريكا وأوربا.

إن المحادثات الطويلة التي استغرقت ما يزيد عن 7 سنوات تدل على أن العقلية المنادية بإتباع سياسة الحماية التجارية لم تندثر بـهلاك رواد المدرسة التجارية التي سادت أفكارها من منتصف القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن السابع عشر والتي كان من ركائز أفكارها ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أكبر نفع مادي عن طريق تشجيع الصادرات والحد من الواردات.

لقد استطاعت الأطراف الرئيسية في مفاوضات الجات أن تنقذ الموقف في اللحظات الأخيرة لتفسح المجال بذلك للتوقيع في مراكش يوم 1994/4/16 على أكبر برنامج طموح يشهده العالم من أجل تحرير التجارة على المستوى العالمي. وفي ما يلي استعراض تاريخي للجولات التي عرفتها اتفاقية الجات من تاريخ الميلاد عام 1948 وإلى تاريخ الاتفاق على إقامة منظمة التجارة العالمية عام 1994م.

الجات: تعريف واستعراض تاريخي لأهم الجولات.

في يناير عام 1948م انبثقت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بناء على توصية بـهذا الخصوص في المؤتمر الدولي الذي عقد بجنيف في عام 1947م، والهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله هذه المنظمة هو تشجيع التجارة المتعددة الأطراف[1] بين الدول الأعضاء فيها وذلك بالتقليل من سياسات الحماية التجارية مثل الرسوم الجمركية

(1)– التجارة المتعددة الأطراف (Multilateralism) يقصد بـها أن تتم المبادلات التجارية بين أكثر من دولتين دون تمييز وذلك بعكس التجارة الثنائية (Bilateralism) التي يتم التفضيل فيها بين هذه الدولة وتلك.

ونظام الحصص وأنظمة التفضيل والتمييز.وفيما يلي نستعرض أهم الجولات التي مرت بـها محادثات الجات خلال السبع وأربعين سنة الماضية[1]:

أ – الجولة الأولى (1947 – 1948): وتمثل مرحلة النشأة حيث بادرت مجموعة الدول الصناعية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء منظمة هدفها العمل على تنظيم التجارة العالمية. ففي 30 أكتوبر 1947م اجتمعت في جنيف 23 دولة لبرمجة 20 تعريفة جمركية أصبحت فيما بعد جزءاً من الجات وحققت التخفيضات في هذه الجولة ما يعادل 10 مليار دولار (نصف حجم تجارة العالم من المنتجات الصناعية). وفي 1 يناير 1948 دخلت الاتفاقية مرحلة التنفيذ حيث تم تشكيل أمانة عامة مؤقتة للإشراف عليها، وتم الاتفاق على إنشاء المنظمة الدولية للتجارة (ITO) غير أن هذه الأخيرة لم تر النور بسبب معارضة الكونغرس لها بعد اجتماع 1948/3/24 في هافانا والذي حضرته 52 دولة.

ب – الجولة الثانية (1949): شاركت 13 دولة من الدول الأعضاء في الجات في اجتماع "أنسي" في فرنسا وقد اتفق المجتمعون على تخفيض التعريفة الجمركية على 5 آلاف سلعة.

ج –الجولة الثالثة (1950 – 1951): والتي عقدت في مدينة "توركي" في بريطانيا بمشاركة 38 دولة، وقد اتفقت الدول المجتمعة على مبادلة تخفيضات جمركية فيما بينها على 8700 سلعة، وفي هذه الجولة تم تخفيض مستوى التعريفة الجمركية بنسبة 25% عما كانت عليه عام 1948.

د – الجولة الرابعة (1956): اجتمعت 26 دولة في جنيف وتمخضت محادثاتها على تخفيض في مستوى التعريفات الجمركية بلغت قيمته 5ر2 مليار دولار.

هـ– الجولة الخامسة (1960 – 1962):وهي ما يعرف باسم جولة ديلون – نسبة إلى اسم وكيل وزير الخارجية الأمريكية دوغلاس ديلون – وقد اجتمع ممثلون من 26 دولة، وتمخضت محادثات هذه الجولة على إقرار 4400 امتياز تعريفة تغطي معاملات تجارية تصل قيمتها إلى 9ر4 مليار دولار.

و – الجولة السادسة (1964 – 1967): وقد أطلق عليها اسم جولة كينيدي – نسبة إلى الرئيس الأمريكي جون كينيدي – الذي دعا إلى عقدها في جنيف في تلك الفترة. وقد شارك في هذه الجولة 62 دولة اتفقت على تخفيض التعريفة المفروضة على المنتجات الصناعية بنسبة 35% على مدى 5 سنوات. وقد قدرت قيمة هذه التخفيضات بـ 40 مليار

(1)– من أهم مراجع هذه المعلومات: الفايننشال تايمز 1993/12/16، و Jackson (1998) و سرير (2001).

دولار. كما تم إنشاء اتفاق منفصل يغطي مجالات الحبوب والمنتجات الكيماوية ووضع تصور للحد من سياسة الإغراق.

ز – الجولة السابعة (1973 – 1979): عقدت في كل من جنيف وطوكيو وشارك فيها 99 و 102 دولة على التوالي، تخفيض التعرفة الجمركية غطت ما يزيد عن 300 مليار دولار من حجم التجارة العالمية، وتم الاتفاق على العمل على تخفيض نسبة التعريفة الجمركية في أكبر تسعة أسواق عالمية لتنخفض نسبتها من 7 إلى 4.7%، وفي نوفمبر 1979 اختتمت مفاوضات هذه الجولة باتفاق الدول المجتمعة على عدم زيادة التعريفات الجمركية القائمة وتم إضافة مجالات أخرى مثل الدعم الحكومي للصادرات والعقود الحكومية وتجارة مشتقات الألبان وصناعة الطائرات المدنية.

ح – الجولة الثامنة (1986 – 1993): وهي ما يعرف بجولة أورغواي شاركت فيها 117 دولة وتعتبر هذه الجولة من أكثر جولات الجات طموحاً وتعقيداً. فقد أدخل في مجال المناقشات ولأول مرة كل من الزراعة والمنتجات النسيجية، والخدمات وحقوق الطبع والنشر والاقتباس، والاستثمارات الخارجية، وتسعى مقررات هذه الجولة إلى أن تنخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بما يزيد عن الثلث، أما الدعم المقدم لصادرات المنتجات الزراعية وقيود الواردات عليها فسوف يشهد تخفيضات كبيرة.

من خلال الاستعراض السابق نلاحظ أن كل جولة حاولت أن تبني على نتائج الجولة التي سبقتها، وهكذا فقد ارتفع عدد المشاركين من 23 دولة عام 1947م إلى 117 عام 1986، أما مستوى التعريفات الجمركية فقد انخفض من معدل 40% في نهاية الأربعينيات إلى حوالي 7.4% ويتوقع أن ينخفض إلى مستوى 3% إذا تم الالتزام بمقررات الاتفاقية الأخيرة.

وقد شهدت مجالات تطبيق الاتفاقية توسعاً كذلك، فبعد أن كانت البداية بالسلع الصناعية فقط فإن الجولة الأخيرة تحاول أن تغطي كل المجالات التي يمكن أن تتم فيها المبادلة بين الدول بدءاً بالتفاح وانتهاء بحقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع.

(1) من أمثلة ذلك كتاب باترا رافي (Batra Ravi) عام 1996م والذي ركز على ما تمثله حرية التجارة الخارجية من خطر على الاقتصاد الأمريكي حسب اعتقاده؛ وقد حمل الكتاب عنوان "أسطورة حرية التجارة: إفقار الولايات المتحدة الأمريكية" (The Myth of Free Trade: the Pooring of America). وهذا الفكر والسلوك امتداد للأفكار والممارسات التي نادت بها المدرسة التجارية في القرن السادس عشر.

(2) ولا يعني هذا بحال أن التجارة الدولية خالية من المثالب والصعوبات التي تنعكس سلباً على تركيبة وهيكلة الاقتصاد الوطني؛ فمن السلبيات حلول المستوردات الأجنبية محل المنتجات المحلية، اندثار الكثير من الصناعات أو اضمحلالها، فقدان القوى العاملة للوظائف، اختلال موازين المدفوعات وما يتبع ذلك من عجز في الميزان التجاري ومستوى المديونية، وغيرها، "الاقتصاد" لساموبلسون ونورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، ص. 691 بتصرف وإضافات.

(3) **جمعة سعيد سرير**، 2002، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية"، ص ص. 127-128.

(4) فحسب تقرير التنمية الاجتماعية لعام 1999م الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ثروةأكبر ثلاثة أغنياء في العالم تتجاوزمن حيث القيمة مجموع الناتج الوطني الإجمالي لجميع البلدان الأقل نموا بعدد سكانها البالغ 600 مليون نسمة. وأفاد التقرير بأن الهوة في الدخل بين خُمس سكان العالم الذين يعيشون في أغنى البلدان وخُمس السكان في أفقر البلدان التي كانت في عام 1960 بنسبة 30 إلى 1 قد اتسعت في عام 1997 لتصبح 74 إلى 1 المصدر: http://www.un.org/arabic/ga/S_24/2099.htm. وقد أوضح تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر عام 2007 بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة" العديد من الحقائق في هذا الشأن.

(5) وهذا ما حدا بالاقتصادي الأمريكي، جوزيف ستيغليتز، إلى تلخيص هذا الوضع بالنسبة للمجتمع الأمريكي إلى حد تحكم 1% من الشعب في الثروة واستئثارهذه الشريحة بالخدمات المتميزة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها. وقد كان عنوان المقال معبراً "**Of 1%, By 1%, For 1%**"، وكذا المعلومات التي حواها عن واقع التفاوت الكبير بين هذه الشريحة الضئيلة في مقابل ألـ 99% ليختم ستيغلتز مقاله محذراً من أن مصير ألـ 1% مرتبط بتحسين أوضاع ألـ 99%؛ "إن شريحة 1% [في مجتمعنا الأمريكي] تمتلك أحسن المنازل، وتتلقى أفضل تعليم، وتعالج من قبل أحسن الأطباء، وتنعم بأفضل أساليب الحياة. على الرغم من كل هذا فإن الذي لا يمكن الحصول عليه بواسطة المال هو إدراك حقيقة أن مصير حياة هذه الفئة مرتبط بنوعية الحياة التي تعيشها الغالبية؛ أي ألـ 99%. إن التاريخ يبرز أن هذه الحقيقة تعلمتها شريحة ألـ 1%؛ ولكن وبكل أسف، تعلمتها بعد فوات الآوان!!".

, "Inequality: Of the 1%, by the 1%, for the 1%".**Joseph E. Stiglitz**, 2011

(6) من أهم مراجع هذه المعلومات: موقع منظمة التجارة العالمية، و صحيفة الفايننشال تايمز (FT) العدد الصادر بتاريخ 1993/12/16، و(1998) Jackson وسرير (2002).

(7) **Jackson**, 1998,"The World Trade Organization: Constitution and Jurisprudence", p. 36.

(8) بعد مضي أزيد من خمسة عشر عاماً لم يتحقق أي تقدم يذكر بهذا الشأن.

(9) لقد كانت هذه الاتفاقية تعارض وبشكل كبير اتفاقية الغات، وعلى الرغم من ذلك فقد كان حوالي نصف (50%) تجارة المنسوجات والملابس العالمية تخضع لهذه الاتفاقية. وهذا ما يعضد سيطرة الأقوياء وتحكمهم بما يخدم مصالحهم بشكل رئيس. **خليل السمحراني**، 2003، "منظمة التجارة العالمية والدول النامية"، ص ص. 84-85.

(10) H.E. K.M. Chandrasekhar, 2003, "Presentation by the Chairman of ITCB", EC Conference on the Future of Textiles and Clothing after 2004", p. 3.

(11) إلى غاية 28 ديسمبر 2010 بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 153 دولة، المصدر:
.www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

(12) **جمعةسعيد سرير**، 2002، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية" ص 147، و **Jackson**, 1998, "*The World Trade Organization: Constitution and Jurisprudence*" p. 12.

(13) جاء في المادة الثامنة من اتفاقية إنشاء المنظمة: "يكون للمنظمة شخصية قانونية، وعلى كل عضو من أعضائها أن يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها". **خليل السحمراني**، 2003م، "منظمة التجارة العالمية والدول النامية"، ص. 152.

(14) **فادي علي مكي**، 2000، "ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية"، المركز اللبناني للدراسات، و"أهداف منظمة التجارة العالمية"، موقع الجزيرة نت، المعرفة – ملفات خاصة 2001.

(15) المصدر: منظمة التجارة العالمية "Understanding the WTO: the Organization" (http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org1_e.htm).

(16) المصدر السابق.

(17) المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، www.wto.org.

(18) ملخص البيان الختامي لجولة أورغواي، ملف الجزيرة نت، 2001.

(19) **Jackson**, 1998, "The World Trade Organization: Cnstitution and Jurisprudence", p. 59.

(20) "Dispute settlement is the central pillar of the multilateral trading system, and the WTO's unique contribution to the stability of the global economy".
http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/disp1_e.htm

(21) المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

(22) المصدر السابق.

(23) يقصد بالدول الناشئة أو الصاعدة تلك الدول النامية التي تشهد اقتصادياتها نمواً اقتصادياً معتبراً، كما أنها توفر مناخاً جذابا لفرص الاستثمار، غير أن الكثير منها يعاني من عدم الاستقرار مع ما يصاحب ذلك من مخاطر مرتفعة. أمثلة ذلك دول أوربا الشرقية، البرازيل، المكسيك، وماليزيا. المصدر:

.http://www.ashburton.com/XX_Glossary

(24) ينظر في ذلك على سبيل المثال **Jackson**,1998, "The World Trade Organization: Cnstitution and Jurisprudence", p.59.

(25) استبعدنا عامي 2009 و2010م بسبب الظروف غير العادية التي مر بها الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية.

(26) **Philip Zalewski**, 2008, "European Union-China Trade Disputes", p. 1.

(27) القضيتان رقم DS211 في نوفمبر عام 2000، DS327 في فبراير عام 2005 على التوالي.

(28) من أمثلة المفاوضات وتعثرها بسبب مواقف الأطراف الكبرى تلك التي انطلقت في الدوحة عام 2001م، وقد انتهى المجتمعون في جنيف في نهاية شهر يوليو عام 2008 في شأنها إلى فشل ستكون له عواقبه، على الاقتصاد العالمي. فقبيل الاجتماع دعا رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت زوليك وزراء التجارة من مختلف بلدان العالم إلى التوصل إلى اتفاق بشأن أجندة الدوحة للتنمية: "لم يكن الأمر أهم من ذي قبل لأعضاء منظمة التجارة العالمية كي يمضوا قدما فيما يتعلق بأجندة الدوحة للتنمية. فعلينا التوصل إلى اتفاق الآن وإلا فات الأوان. ومن شأن تحقيق تقدم في جولة الدوحة بث الثقة في اقتصاد عالمي يعاني من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، إلى جانب التوترات المالية."إن تحقيق تقدم في مجال الزراعة هو أمر بالغ الأهمية. فمن شأن وجود نظام يتسم بالانفتاح والعدل تهيئة الفرص لمزارعي البلدان النامية كي يتوسعوا في الإنتاج، وللمستهلكين في جميع البلدان لخفض الأسعار، وللحكومات لتوفير تكلفة الدعم وتحسين موازناتها". ومن المتوقع أن تقدر خسائر الاقتصاد العالمي بخمسين مليار دولار سنويا كانت ستضخ فيه لو أبرم الاتفاق، ومائة مليار دولار في غضون عشر سنوات عبر تخفيض الرسوم الجمركية حسب ما قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي. وهكذا يلاحظ في هذه المفاوضات أنه كلما لاح في الأفق بريق أمل تبعه إحباط بالفشل في آخر لحظة، أما ما يتعلق بالاجتماع الوزاري فمن أمثلته اجتماع سياتل في الولايات المتحدة عام 1999م.

(29) **محمد سليم الحربي**، ب. ت، "منظمة التجارة العالمية"، البحث متوفر على الرابط التالي: http://www.minshawi.com/other/harby.htm، ص. 23.

(30) ويضاف إليها الصين التي أبرزت المنازعات التجارية المرصودة خلال فترة الدراسة أن غالبيتها 57% (19 من أصل 33 نزاعاً) رفع في السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك نظراً للدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين على مستوى التجارة والاقتصاد العالميين.

(31) المصدر: منظمة التجارة العالمية، "Understanding the WTO: settling disputes: The panel process" http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/disp2_e.htm.

(32) الجزء الوصفي أو أساس الدعوى كما يراها المجلس ترسل للأطراف المتنازعة للتعليق عليها المصدر السابق.

(33) **Bütler , M. and Hauser, Heinz**, 2000, "The WTO Dispute Settlement System: A First Assessment from an Economic Perspective", p. 509.

(34) **Jackson**, 1998, "The World Trade Organiztion: Constitution and Jurisprudence", pp. 59-100 & 509, and **Bütler , M. and Hauser, Heinz**, 2000, "The WTO Dispute Settlement System: A First Assessment from an Economic Perspective".

(35) يلاحظ الخبير والفقيه القانوني جاكسون أن الدول النامية بدأت تلجأ لهذا النظام حتى بالنسبة للنزاعات التي تنشأ فيما بينها، وقد كان هذا الأمر نادر الحدوث أيام الجات. **Jackson**, 1998, "*The World Trade Organization: Cnstitution and Jurisprudence*", p. 74.

(36) أول نزاع رفع للمنظمة كان بتاريخ 10 يناير 1995 من قبل سنغافورة ضد ماليزيا، وآخرها بتاريخ 20 سبتمبر 2011، من قبل الولايات المتحدة ضد الصين ضد الصين. موقع منظمة التجارة العالمية (www.wto.org)، تاريخ الزيارة 28 ديسمبر 2011م.

(37) لقد وقع اختيارنا بشكل عشوائي على 30 قضية، كان عدد القضايا التي تخص الدول الإسلامية فيها خمس حالات.

(38) **حسن البدراوي**، 2004، " تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية"، ص. 13.

(39) من ذلك دراسة: **Bütler , M. and Hauser, Heinz**, 2000, "The WTO Dispute Settlement System: A First Assessment from an Economic Perspective".

(40) وهو ما حدا بالمنظمة إلى الإشادة بالأمر والذهاب إلى أنه سيكون مصدراً لاستقرار نظام التجارة العالمي.

(41) وقد علق بعض المحللين على الأمر بقوله: "إن انهيار مباحثات تحرير التجارة العالمية يمكن أن يكون بمثابة المؤشر على نهاية الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. فقد تلجأ الحكومات في المستقبل إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع شركائها، مفضلة بذلك التركيز على متطلباتها التجارية الخاصة بها بدل السعي إلى تحقيق هدف تجاري مشترك المصدر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7532000/7532467.stm

(42) **Buchanan Ian, and Tessler Andrew**, 2007, " Closing the Income Gap Between Nations", p.6.

(43) **صباح نعوش**، 2001 م، " العرب ومنظمة التجارة العالمية". المصدر: www.aljazeera.net. ينظر كذلك **سامح فوزى**، 2003، " الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي.

(44) إن المنافسة من حيث الممارسة الواقعية انتقائية ويشوب تطبيقها كثير من الممارسات التي تناقض دعاوى من يرفعونها ويطالبون بالالتزام بها من القوى الاقتصادية الكبرى.

(45) وقد نادى بهذا المهتمون بشأن بعض التجمعات الإقليمية فيما يتعلق بالتفاوض وتنسيق المواقف فيما يخص المنظمة، مثال ذلك ما أوصت به "ندوة مجلس التعاون الخليجي ومنظة التجارة العالمية"، في الندوة التي أقامتها بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض، في ديسمبر عام 1999. المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 ديسمبر 1999م. وكذا مؤتمر "الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية" الذي عقد بدبي في الفترة 9-11 مايو 2004 ونظمته كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي.